

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٧٧**

الثلاثاء، ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٢٥

نيويورك

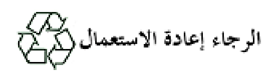
الرئيس:	السير جون ساورز	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شرباك
	أوغندا	السيد موغويا
	بوركينا فاسو	السيد تيندريبيوغو
	تركيا	السيد قرمان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو – تشن من
	فرنسا	السيد لاكروا
	فييت نام	السيد بوي ذي غيانغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد أوكودا

جدول الأعمال

الحالة في العراق

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨) (S/2009/393)





افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨) (S/2009/393)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل العراق، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون له حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد البياتي (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت إلى السيد أد ملكيرت، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق.

تقرر ذلك.

أدعو السيد أد ملكيرت إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2009/393، التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد أد ملكيرت، الذي أعطيه الكلمة.

السيد ملكيرت (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على الثقة التي أولاني إياها، بدعم من مجلس الأمن، لقيادة بعثة لها من الأهمية البالغة مثلما لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق من إسهام في مستقبل الشعب العراقي والاستقرار في العالم.

إن زيارتي التعريفية القصيرة التي قمت بها مؤخرا إلى بغداد قد أكدت لي شعور التصميم القوي الذي يحدو العراق حكومة وشعبا وروح التفاني الفائق الذي يحفز جميع موظفي الأمم المتحدة في جهودهم المتضافرة لتعزيز الأمل والتقدم. إنني أشعر بالغاية وكذلك بالمسؤولية العظيمة عن الإسهام بقسطي في هذه الجهود.

واسمحوا لي في هذه المناسبة الخاصة أن أعرض آرائي عن حالة البلد الراهنة وعن الإجراء الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذه. أولا، أود أن استفيد من توجيهات المجلس وأن انخرط في تفاعل مكثف مع جميع الشركاء ذوي الصلة بالعراق وبالمنطقة على نطاق أوسع. إن المناسبتين اللتين التقيت فيهما فعلا برئيس الوزراء المالكي كانتا هامتين لفهم الأولويات المباشرة للحكومة. وإنني ممتن لسلفي ستافان دي مستورا على قيادته القديرة وبراعته وصراحته في مشاطرة تجربته وأفكاره.

لقد سمعت الرسالة ذاتها من جميع الجهات في العراق: أنها فرصة غير مسبوقة ، بيد أنها فرصة ذات حساسية كبرى.

ثمة عوامل عديدة بعضها داخلي وبعضها خارجي بإمكانها أن تميل كفة الميزان.

فمن جهة، هناك شعور جديد بالتفاؤل والنشاط، والعديد من العراقيين مصممون ليس على استعادة سيادة بلدهم فحسب، وإنما أيضا تحمل المسؤوليات الكاملة للسيادة بغية تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتوصل إلى توافق سياسي في الآراء وتطبيع العلاقات الإقليمية. وقد تجلى العنفوان الوطني العراقي للعالم في رؤية قوات الأمن العراقية وهي تتحمل المسؤولية الكاملة عن حماية المدن العراقية في ٣٠ حزيران/يونيه. وكان لحكومة العراق وشعبه كل الأسباب التي دعتهما إلى الاحتفال حقا بهذه المناسبة.

ومن جهة أخرى، إن الحالة الجديدة تقتضي مسؤوليات جديدة. ورغم أن الإحصاءات تشير إلى انخفاض مستوى العنف عموما، إلا أن الواقع ما زال يشير إلى مستوى عال غير مقبول من الهجمات العشوائية على المدنيين. والفترة المقبلة تشكل تحديا حقيقيا للحكومة العراقية وقوات الأمن العراقية؛ عليها أن تبدي المهارة والعزم حيال كسب ثقة السكان واحترام حقوق الإنسان الأساسية. وستواصل الأمم المتحدة رصد الحقائق وإحراز على ما يؤمل المزيد من التقدم.

والمبادرة القاضية ببدء الإعداد لخطة إنمائية وطنية طويلة الأمد مثال جيد على عقلية جديدة في الحكم، لا تشير إلى أولويات العراق الوطنية وميزانيته فحسب، وإنما أيضا الشركاء الدوليين الذين يسعون إلى الاستثمار في مستقبل العراق. وبطبيعة الحال إن الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية لن تؤتي ثمارها إلا في مناخ من توافق الآراء السياسي. وحدثت بعض التحركات الواعدة في هذا الاتجاه. فإنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى في أعقاب تقرير الأمم المتحدة الشامل عما يسمى بالحدود الداخلية المتنازع عليها يوفر إطارا تمس الحاجة إليه للانخراط الجاري في مسألة تتطلب الجهد البناء والصبر من الجميع فضلا عن الوعي الشديد بأن الاستقرار والتقدم في المنطقة لن يتحققا إلا باعتماد الحل السلمي.

إن الانتخابات التي جرت مؤخرا لانتخاب البرلمان العراقي الكردستاني توفر فرصة متجددة لاستئناف المشاركة البناءة في المسائل المعلقة. وبناء على النتائج الأولية، أهنئ شعب منطقة كردستان على مشاركته اللافتة في الانتخابات إذ بلغت نسبتها ٧٧ في المائة، وعلى عملية الانتخاب السلمية. وآمل لحوار يجري بين الأطراف الرئيسية باحترام متبادل، ولا سيما بين الحزب الديمقراطي الكردي واتحاد كردستان تاوطني وقائمة التغيير أن يسعى الآن لترجمة هذه البداية الإيجابية إلى حكومة إقليمية منصهرة وذات تمثيل حقيقي. وبالعمل مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق سوف نقيّم العملية الانتخابية إزاء المعايير المقبولة عموما التي يروج لها باستمرار بوصفها جزءا من ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

وهناك أسباب تدعو عموما إلى التفاؤل الحذر. وينبغي أن نلاحظ بصفة خاصة أن الشعب العراقي أظهر باستمرار ممارسة لضبط النفس ونبلا في وجه هجمات لا يمكن التنبؤ بها ووحشية في محاولات متعمدة لإخراج العراق عن مساره الراهن. وهذا يبين مجرد مدى عدم التعاطف الوطني مع المهاجمين. ويبقى على الحكومة العراقية أن تؤدي مهمة هائلة تتمثل في طمأنة الشعب إلى أن حكومته بإمكانها أن تحميه وأن عودته إلى الحياة الطبيعية التي يتوخاها ما زالت ماضية في المسار الصحيح.

وإزاء هذه الاتجاهات، أود القول إن الوقت قد حان لوضع الظروف الاقتصادية والاجتماعية في واجهة الاهتمامات. إن ثلث الشباب العراقي عاطلون عن العمل،

وهناك عجز كبير في الميزانية مقرونا بخدمة الدين والتزامات التعويض، والجفاف وضعف الأداء الزراعي وامتناع المستثمرين عن التدخل، كل هذا يشكل سببا قويا لتضافر القوى والاستثمار في إنتاج البلد ككل وانصهاره الاجتماعي. وينبغي في نهاية المطاف ألا يقاس التقدم في ما تحرزه السلطات السياسية فحسب، وإنما أيضا في ما يلمسه العراقيون من تقدم في الوظائف والمدارس والمستشفيات والمنازل. وينبغي لهذا أن يكون موجها على نحو أشد فعالية لبعثة الأمم المتحدة.

لذلك، أرى أن مهمتي الرئيسية هي الجمع بين كل منظمات الأمم المتحدة وموظفيها بغرض أن يعملوا يدا واحدة من خلال البعثة المتكاملة بغية خدمة العراق والمجتمع الدولي على نحو أشد فعالية. وأود كذلك أن أعزز العمل بشكل أوثق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في سبيل توطيد قضيتنا المشتركة.

وأود أن أؤيد سلفي في إبراز أهمية الولاية الواسعة التي أنشاها هذا المجلس عن طريق القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). فبعد قطع شوط بعيد، شرعت الأمم المتحدة في الاعتماد المتزايد على الولاية الموسعة لتصبح عاملا ضروريا ونزيها في بناء السلام داخل العراق. وعلى وجه الخصوص، تمكنا من إتاحة الفرصة لجميع أصحاب المصلحة كي يفكروا في المسائل المثيرة للتراع وإنشاء إطار للحوار وتعزيز المهارات المطلوبة لمساعدة العراق على الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الذي يريده ويحتاج إليه. وينبغي لهذا أن يواصل توجيه أعمال الأمم المتحدة فيما نصب تركيزنا الآن أكثر من أي وقت مضى على ترجمة التقدم السياسي إلى مكاسب ملموسة للعديد من العراقيين الذين ما زالوا يعانون في حياتهم اليومية.

والآن، بينما تنسحب القوات المتعددة الجنسيات ويفضل الشركاء الدوليون الانتظار, علينا أن نقاوم الإغراء المتمثل بالاضطلاع بأعمال كثيرة. وبغية أن تكون الأمم المتحدة ناجحة، ينبغي لها أن تركز أعمالها على الملكية العراقية وانتقاء الأولويات والترابط بين المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية.

إن جميع الأدلة تظهر أن مستقبل العراق السليم سيعتمد على التنوع في اقتصاده وخلق الوظائف للشباب وتوفير خدمات أفضل لمواطنيه وامتلاك قدرات أقوى للذين يسعون إلى إيصالها. هذه أهداف لا تستطيع أن تنتظر التوافق السياسي في الآراء. بدلا من ذلك، يمكنها أن تصبح سببا لتوافق الآراء.

إن الأزمة المالية العالمية وتقلب أسعار النفط يؤثران تأثيرا قويا على العراق، إذ أرجعا عائداته إلى مستويات عام ٢٠٠٣ تقريبا، وهما يشكلان خطرا على ميزانيته في المستقبل. وفي الوقت ذاته، الإصلاحات المنهجية التي لا غنى عنها كانت بطيئة، أو متجزأة أو غائبة. وإدارة النفط وعقود الغاز والبناء على بضع نتائج واعدة حديثة أمور رئيسية. ومع ذلك، فإن التحول من الاقتصاد الراهن الذي يعتمد على النفط إلى القطاع الخاص الصحي الذي يشجع شركات الأعمال والاستثمار الدولي أمر مركزي للاستقرار والنمو. وثمة برامج واسعة النطاق لحفز القطاع الخاص وتحديث القطاع العام في العراق قيد الإعداد أو التنفيذ. وهذه الأنشطة الداعمة وغيرها ستكون أولويات أساسية لتكامل بعثة الأمم المتحدة. وطلبت حكومة العراق إيلاء اهتمام خاص لإدارة مواردها الزراعية والمائية الداخلية بغية محاولة وقف الضرر الناجم عن انحسار أنهارها على نحو مأساوي.

إن الآلية الرئيسية لمساعدتنا ستكون الخطة الخمسية الإنمائية الوطنية للعراق، التي سيبدأ تنفيذها في السنة المقبلة، والتي نتعاون بشأنها تعاونا وثيقا بالفعل مع الحكومة. ونرحب بتصميم الخطة الإنمائية الوطنية على توجيه العراق من جديد صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حسب السياق العراقي، بغية أعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية الأساسية.

ستكون أولويتي ضمان أن يتوافق دعمنا الإنمائي، بوصفنا أسرة الأمم المتحدة، مع الخطة الوطنية للتنمية توافقا تاما. وسيكون إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤ مبنيا على أولويات الخطة الوطنية للتنمية مع التركيز على بناء القدرات؛ وسيكتمل مشروع الخطة النهائي قبل نهاية العام. وسيمكن ذلك الحكومة من المشاركة في التوقيع بعد الانتخابات العامة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، الأمر الذي سينتقل بالأمم المتحدة والعراق إلى شراكة حقيقية للدعم الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

وينتظر أن يمكن ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنساني، بمرور الوقت، من تحويل تركيزه من نداءات الطوارئ إلى تقديم دعم أكثر شمولا للمجتمعات المحلية الفقيرة والضعيفة، متجاوزا بذلك سكان العراق المشردين. ولا يمكننا تهيئة الظروف لعودتهم إلا باستعادة الوظائف والخدمات في الأماكن التي قوضها فيها الصراع والفقر وبتعزيز مناخ حقوق الإنسان والتعافي الاجتماعي.

ومع ذلك، فإن هناك من لا تزال احتياجاتهم الإنسانية ماسة، وبخاصة المجتمعات المحلية التي أهلكتها سنوات الصراع وعدد من العراقيين المشردين داخليا وخارجيا وهم فوق ٣ ملايين. ولم يتم تمويل نداء الأمم المتحدة الموحد لعام ٢٠٠٩ إلا بنسبة ٣٣ في المائة للأنشطة التي تنفذ داخل البلد حتى شهر تموز/يوليه وزادت احتياجات دعم عائلات العائدين منذ ذلك الحين بأكثر من ١٠٠ مليون دولار. وأشكر الدول الأعضاء التي قدمت الدعم حتى الآن وآمل في تقديم المزيد لسد تلك الفجوة.

وكشرط مسبق ضروري للاستقرار في الأجل الطويل، سيتعين علينا مواصلة العمل على التوفيق بين عمليات المصالحة تلك الجارية بالفعل والتي تشكل ضرورة للتوافق الداخلي في الآراء والاستقرار. وستكون اثنتان من أهم الأولويات الحاسمة داخل البعثة الاستعدادات للانتخابات العامة في عام ٢٠١٠ والتوصل إلى حل بشأن المناطق المتنازع عليها في العراق من خلال فرقة العمل الرفيعة المستوى.

وبشأن المسألة الأولى، فإننا نواصل العمل مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لتعزيز شرعية العملية الانتخابية. واستكمال القائمة الوطنية للناخبين في العراق، المخطط له في آب/أغسطس، عامل ضروري. وفضلا عن ذلك، سنواصل تقديم المشورة بشأن الجوانب التقنية للأحداث الانتخابية المستقبلية.

وسنسلك في عملنا بشأن المناطق المتنازع عليها في العراق الدرب الذي حددته التقارير عن الحدود الداخلية المتنازع عليها وفرقة العمل الرفيعة المستوى ولجنة المادة ٢٣ في كركوك والتي ما زالت تتلقى دعما تقنيا واسع النطاق من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وينبغي أن يكون الحوار وليس التعجل في اتخاذ القرارات هو أسلوب تخليص الحقائق والتصورات المعقدة والحساسة مما يكتنفها من تعقيدات. وبدعم من المجلس، ما زالت الأمم المتحدة في وضع يمكنها من أن تكون حلقة وصل غير منحازة بين مصالح قد تتباين في مناخ كثيرة ولكنها أيضا جزء من تراث مشترك.

وإحراز تقدم بشأن القضايا الدستورية المتأزمة، مثل تقاسم الإيرادات والقانون المتعلق بالمواد الهيدروكربونية، يرتبط بصورة لا تقبل الانفصام بتلك المبادرات بشأن المصالحة الوطنية. ومن شأن فتح باب بشأن مسألة واحدة أن يؤدي بالطبع إلى فتح أبواب عدة مسائل أخرى وستواصل بعثة الأمم المتحدة النضال من أجل تحقيق تلك السلسلة من ردود الفعل.

إن إظهار حسن الجوار بصورة بناءة من جانب جميع شركاء العراق سيعزز نطاق التقدم كثيرا. وأحد مجالات تكييف الأوضاع المهمة التي سنركز عليها في عملنا هو مواصلة فتح باب المشاركة بشأن القضايا التي ما زالت تشكل تحديا لعلاقة العراق مع جيرانه. ومازال تطبيع العلاقات العراقية – الكويتية يمثل أولوية. وأنا ممتن لاهتمام المجلس بتعزيز استكمال المتطلبات المتبقية فيما يتصل بالقرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨). وستكون الثقة الدائمة لدى الجانبين حجر زاوية مهما لإيجاد فهم إقليمي جديد للإمكانات الهائلة للمصالح المشتركة المتاحة. ومساعدة العراق على استعادة مكانه اللائق بين مجتمع الأمم، وفقا لما ذكره الأمين العام في تقريره الأخير عن القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨) (S/2009/385)، هي في صميم بعثتنا.

ونتطلع أيضا إلى مواصلة الحوار الواعد بشأن المبادرات العابرة للحدود التي ستعزز الثقة والتعاون الإقليميين مثل إزالة الألغام على الحدود وأمن الحدود. والاندماج في الاقتصاد الإقليمي ذو أهمية حاسمة للتنمية الداخلية للعراق، بما في ذلك التوصل إلى اتفاقات بشأن تصدير النفط والغاز وبشأن إدارة الموارد المائية المتناقصة للمنطقة.

إن العراق يمر أيضا بمرحلة فريدة في تاريخه حيث يتكيف مع التزامه، بوصفه شريكا في المجتمع الدولي، بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. وهي تمثل وعدا للشعب الذي عانى طويلا وبشدة وما زال يتوق بحق إلى المزيد. ولا يمكن بناء مصالحة حقيقية ولا تنمية حقيقية في غياب تلك المبادئ. وستركز الأمم المتحدة على تحسين قدرة العراق في ذلك المجال لكفالة الحقوق القانونية والدستورية لمواطنيه ولتعزيز مناخ احترام حقوق الإنسان كوسيلة لإعادة بناء الثقة في المؤسسات وسيادة القانون.

وبينما يعمل العراق على تطبيع الأوضاع، فإن هذا ليس بالتأكيد الوقت الذي يتخلى فيه المجتمع الدولي عن العراق أو يقلل التزامه نحوه. وآمل أن تتمكن الأمم المتحدة من أخذ زمام المبادرة باتجاه شراكة عالمية جديدة بشأن العراق تجسد واقع العراق الحالي وتحافظ على مكاسب مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق مع اقتراب موعد إغلاقه. ويتحول الميزان بين العراق وشركائه الدوليين باتجاه قدر أقل من الاستثمارات الكثيفة رأس المال والمزيد من القروض والاستثمارات المرتبطة بالنمو والخبرات التقنية. وذلك بديل طبيعي للمساعدة الإنمائية المباشرة إلى بلد يمتلك موارد وافرة بصرف النظر عن التقلبات في أسعار النفط. غير أن ذلك ينبغي ألا يكون نذيرا بفقد الاهتمام. فالعراقيون لن يفهموا ذلك وهو لن يخدم المصلحة العالمية.

وأعتقد أن هناك فهما مشتركا لضرورة أن تنبثق أي صيغة مستقبلية للمشاركة الدولية مع العراق عن رؤية العراق ذاته للإنعاش والمصالحة والتنمية. لقد كان العهد الدولي مع العراق حتى الآن ذا أهمية حاسمة للربط بين الأولويات العراقية والدولية. وربما يكون قد آن الأوان الآن للمرحلة التالية، وهي مجيء عهد مدمج بصورة طبيعية أكثر في الخطة الوطنية للتنمية على أن يكون زمام القيادة للعراق بوضوح.

لدينا برنامج طموح للعمل. ولتحقيقه، فإننا ملتزمون بزيادة حضورنا وظهورنا في العراق، وبخاصة عبر وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. سنحيي في هذا الشهر

الذكرى السادسة للهجوم الذي أودى بحياة سيرجيو فييرا دي ميلو والكثير من الأصدقاء والزملاء الآخرين الذين أرادوا فقط الوقوف بجانب الشعب العراقي وشوَّه حياة آخرين منهم. ولقد قطع العراق وبعثة الأمم المتحدة شوطا طويلا منذ ذلك الحين. ويتعين علينا الآن البناء على ذلك الزخم.

سيكون التوفيق بين الطموح إلى أن نكون أكثر حضورا وفعالية والاستمرار في إيلاء أكبر الاهتمام لسلامة الموظفين تحديا كبيرا على مستوى الإدارة. وسنعمل أيضا مع حكومة العراق من أجل وضع نهج تنفيذي أكثر اعتمادا على الذات من حيث أمننا ولوجستياتنا. وللأسف، فإن ذلك سيتطلب لا محالة قدرا كبيرا من الموارد البشرية والمالية. وسنواصل تقييم الحالة وتكييف سياستنا وفقا للضرورة أو قدر الإمكان. وحسبنا القول إن كفاية التمويل لذلك الجزء من البعثة، بما في ذلك من خلال الإسهامات المتكافئة من جانب الوكالات والصناديق والبرامج، يحدد نطاق أنشطتنا الاتصالية. وما زلنا نعول على الدول الأعضاء في تقديم الدعم بهذا الخصوص.

وختاما، فإن الموضوع الذي أود أن أشدد عليه في هذه المرحلة المبكرة هو التعجيل الاستراتيجي بالبناء على التقدم المحرز في المجال السياسي وتقديم دعمنا الكامل للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية المفيدين للشعب بالاشتراك مع العراقيين أنفسهم وبالتشاور المستمر معهم.

كثيرا ما نتحدث عن عامة العراقيين باعتبارهم محك الاختبار للانتعاش، لكنني أصبحت أعتقد خلال الأسابيع القليلة هذه أنهم عراقيون استثنائيون.

وهذه الأسر تؤمن إيمانا راسخا بعظمة بلدها في أصعب الأيام. وثمة أغلبية ساحقة تبدي اندفاعا كبيرا للمساعدة على تجذر الديمقراطية في العراق، على أن تتوالى ثمار الديمقراطية: توفر الوظائف ونظافة الشوارع وتنشيط المدارس والمجتمعات المحلية الآمنة. ونحن في الأمم المتحدة نتشاطر هذا الاندفاع. وباستطاعتي أن أعدها بأننا سنبذل قصارى جهدنا في الأشهر المقبلة لمواجهة هذا التحدي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد البياتي (العراق) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. وأود كذلك أن أشكر سلفكم، سعادة الممثل الدائم لأوغندا، على جهوده المميزة خلال رئاسته في تموز/يوليه. ونتوجه بخالص تهانئنا وتقديرنا أيضا إلى السيد ملكرت الذي تسلم منصب الممثل الخاص للأمين العام في العراق، وإلى فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، في العراق ونيويورك، على الجهود الدؤوبة لمساعدة حكومة العراق وشعبه.

بعد مراجعة تقرير الأمين العام عن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (S/2009/393) يود وفدي أن يدلي بالملاحظات التالية.

أنتقل أولا إلى الشؤون السياسية والمالية. إن تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ مثل يوما تاريخيا للشعب العراقي إذ شهد انسحاب قوات الولايات المتحدة من المدن العراقية وفقا لاتفاق مركز القوات الموقع من حكومتي جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية. ووفقا لذلك الاتفاق، تسلمت القوات العراقية ١٥٠ قاعدة عسكرية كانت سابقا تحت السيطرة الأمريكية في مختلف أنحاء العراق.

إن انسحاب قوات الولايات المتحدة من المدن العراقية يستهل مرحلة جديدة من العلاقات بين العراق والولايات المتحدة يجري التركيز فيها على المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بدلا من مجرد المسائل

السياسية والأمنية، الأمر الذي يؤدي إلى بناء شراكة استراتيجية تسهم في تحقيق المصالح المشتركة.

ويوم ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩ شهد انتخابات البرلمان الكردستاني فضلا عن انتخاب رئيس منطقة كردستان، السيد مسعود بارزاني، في جو من الشفافية وبوجود مراقبين دوليين. وهذه الانتخابات تبعت انتخابات المحافظات التي جرت في وقت سابق في بقية أنحاء البلد، مما أشار إلى وحدة المحافظات العراقية في التزامها بالعملية الديمقراطية وأعراب الشعب العراقي عن إرادته في اختيار ممثليه.

إن العراق اليوم دولة ديمقراطية تحترم الحريات ويحكمها الدستور. ومبدأ التناوب السلمي للسلطة يشكل الأساس لعملية سياسية منفتحة وشفافة. وجميع القوى السياسية العراقية تعمل في إطار هذه العملية وتعتمد على الحوار البناء للتوصل إلى جميع الاتفاقات الهامة، بما في ذلك المسائل الرئيسية المتمثلة في بناء نظام فيدرالي، والقوانين المتعلقة بتوزيع الموارد الطبيعية، والتعديلات الدستورية والحدود المتنازع عليها داخليا. ونحن على ثقة بأن هذا التعاون سيفضي إلى تسوية سياسية تحل معظم هذه المسائل، ويحفظ المكاسب التي تحققت عن طريق العملية السياسية.

والحالة الأمنية في العراق تشهد تحسنا متواصلا منذ أن تسلمت قوات الأمن العراقية المسؤولية الأمنية من القوات الأمريكية. وقدرات القوات العراقية في مدن العراق خضعت للاختبار لأول مرة خلال الحج الذي يقوم به سنويا ملايين الزوار من كل أنحاء البلد إلى مزار الكاظمية في بغداد وجرى سلميا وبدون حوادث. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لشكر حكومة الولايات المتحدة والقوات الأمريكية فضلا عن حكومات وقوات البلدان الصديقة على جهودها المتواصلة والتزامها بتعزيز الأمن والديمقراطية في العراق.

إن تحسن الحالة الأمنية يسر الخطة المركزية للحكومة العراقية القاضية بتشجيع عودة المشردين العراقيين إلى بلدهم. ولقد ذكر مؤخرا السيد ل. كريغ جونستون، نائب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أن الأمن في العراق يشجع عودة اللاجئين العراقيين إلى بلدهم. وخلال الأشهر القليلة الماضية، عاد إلى العراق ١ ٠٣٠ لاجئ عراقي من سورية، و ٤٤٩ من الأردن، و ٩٨٠ من مصر، و ١١١ من اليمن، و ٥٠٦ من لبنان.

وتمتع الشعب العراقي بحقوقه الدستورية أمر أساسي للعملية السياسية الجارية. وفي هذا السياق، سرحت وزارة الداخلية أكثر من ٦٠ ٠٠٠ موظف متهمين بالفساد، وقررت محاكمة ٤٠ ضابطا في الشرطة متهمين بارتكاب انتهاكات في السجون.

وفي ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩، بدأ رئيس الوزراء العراقي، السيد نوري المالكي، زيارة إلى كردستان حيث التقى مع كل من الرئيس العراقي جلال طالباني ورئيس منطقة كردستان، السيد مسعود برزاني، للعمل معا على حل المسائل العالقة بين الحكومة العراقية المركزية ومنطقة كردستان.

أنتقل الآن إلى المسائل الاجتماعية والاقتصادية. برعاية مباشرة من رئيس الوزراء السيد نوري المالكي وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ تلقت الحكومة العراقية أول دفعة من العروض المتعلقة بعقود الخدمة لحقول النفط والغاز العراقية. وشدد رئيس الوزراء على أن الحكومة ستمنح جميع التسهيلات الممكنة للشركات التي ستفوز بالتراخيص النفطية الأولية. وهذه الدفعة الأولى تمثل انعطافا كبيرا في عملية إعادة الإعمار. والاستثمار المنفتح والشفاف في موارد النفط سيخدم مصالح الشعب العراقي بعد عقود من سياسات استثمار النفط غير الفعالة تحت النظام السابق. فصادرات

النفط زادت ١,٩٢٣ مليون برميل يوميا خلال حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وتعمل الحكومة العراقية على زيادة الصادرات النفطية إلى ٢,١٥ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٠.

وكجزء من الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لإعادة إعمار العراق، وافق مجلس الوزراء العراقي على خطة شاملة لإعادة بناء قطاع الخدمات والبنية التحتية الخدماتية بميزانية قدرها ٦٥ بليون دولار تقريبا. ووفقا لهذه الخطة، سيخصص لقطاع الإسكان ٣٨ في المائة من الميزانية، وقطاع الزراعة ٢٧ في المائة، وقطاع النقل ١٤,٢ في المائة، وقطاع المياه والصرف الصحي ٨,٤ في المائة، وقطاع التعليم ٨,٥ في المائة، والقطاع الصحي ٥,٧ في المائة، وقطاع الاتصالات ٠,٩ في المائة.

وأنشأت الحكومة العراقية ومنظمة الصحة العالمية فريقا عاملا يعنى بدور وسائط الإعلام في التصدي لوباء إتش وان إن وان. وثمة ميزانية قدرها ٣٠ مليون دولار تقريبا جرى تخصيصها لمنع انتشار هذا الوباء.

أنتقل الآن إلى الشؤون الإقليمية والدولية. في إطار الانفتاح الإقليمي والدولي، تمت في الآونة الأخيرة عدة زيارات رفيعة المستوى إلى العراق، تضمنت ما يلي: السيد جوناس غار ستور، وزير خارجية النرويج في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛ ورئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيلون في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ للتوقيع على عدد من مذكرات التفاهم المتعلقة بمسائل ذات اهتمام مشترك بين العراق وفرنسا؛ ونائب رئيس الولايات المتحدة جوزف بايدن في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ لإجراء مشاورات تتعلق بتنفيذ اتفاقات ثنائية؛ والسيد لويس أمادو، وزير خارجية البرتغال في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩؛ ووزير الدفاع في الولايات المتحدة بتاريخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩ لبحث انسحاب قوات الولايات المتحدة والتنسيق الأمني مع القوات العراقية.

وفي المقابل، ترأس نائب الرئيس العراقي، السيد طارق الهاشمي، وفدا إلى مؤتمر قمة عدم الانحياز الذي انعقد في شرم الشيخ بتاريخ ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وزار رئيس الوزراء نوري المالكي نيويورك في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ للاجتماع مع الأمين العام بان كي - مون. وزار أيضا واشنطن في ٢٢ تموز/يوليه للاجتماع مع باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة لبحث تطوير العلاقات الثنائية. وزار وزير الخارجية هوشيار زيباري مصر في تموز/يوليه ووقع مع وزير الخارجية المصري مذكرة للتعاون الثنائي والحوار الاستراتيجي في ١١ تموز/يوليه. وفضلا عن ذلك، زار معالي السيد زيباري نيويورك للاجتماع مع الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن خلال الفترة من ١٢ إلى ١٦ تموز/يوليه وزار أيضا واشنطن للاجتماع مع وزيرة خارجية الولايات المتحدة هيلاري كلينتون.

وخلال اجتماعيهما مع الأمين العام في تموز/يوليه، أكد كل من رئيس وزراء العراق ووزير خارجيته أن العراق لم يعد يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وأنه أوفى بالكثير من الالتزامات الدولية التي فرضت عليه منذ عام ١٩٩٠.

وفي ٢٥ حزيران/يونيه، وفي إطار جهود العراق لحل القضايا العالقة مع الكويت، سلم العراق ٢٤ صندوقا تحتوي على عملات كويتية قديمة وطوابع بريد وشيكات سياحية تخص البنك المركزي الكويتي. ووجه رئيس وزراء العراق، السيد نوري المالكي، دعوة إلى السيد إبراهيم الشاهين، رئيس اللجنة الكويتية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب وفريقه لزيارة العراق بغية الانتهاء من الإجراءات المتعلقة بالعثور على رفات كويتيين مفقودين.

ويقـول الأمـين العـام في الفقـرة ٦٧ مـن تقريـره إلى مجلس الأمن عن استعراض القـرارات المتعلقـة بـالعراق تحديـدا :(S/2009/385)

”ومـن المهـم الاعتـراف بـأن العـراق اليـوم يختلف كثيرا عن العراق قبل عام ٢٠٠٣. وإني لآمـل أن ينظـر مجلـس الأمـن في هـذا التقريـر بغـرض اتخـاذ القرارات الملائمة التي تساعد العراق في الوفاء بسرعة بالتزاماته المتبقية“.

وعلى هـذا الأسـاس، تأمـل حكومـة بلـدي أن يـضطلع مجلـس الأمن بواجبه ويمكِّن العـراق مـن استعادة مكانتـه الدوليـة الـتي كان يحتلها قبل اتخاذ قـرارات مجلـس الأمـن ابتـداء مـن القـرار ٦٦١ (١٩٩٠).

وفي الختـام، أود أن أؤكـد امتنـان حكـومتي لأعـضاء مجلـس الأمـن وفريـق بعثـة الأمـم المتحـدة لتقـديم المـساعدة إلى العـراق سـواء في العـراق أو في مقـر الأمـم المتحـدة، وعلـى الـدعم الـذي يقدمـه الممثـل الخـاص للأمـين العـام، الـسيد آد ملكرت، بنـاء علـى طلـب الحكومـة العراقيـة وعلـى أسـاس الآليات المتفق عليها بين الطرفين.

الـرئيس (تكلـم بالإنكليزيـة): لا يوجـد متكلمـون آخـرون في قـائمتي. وفقـا للتفـاهم الـذي تم التوصـل إليـه في مـشاورات المجلـس الـسابقة، أدعـو أعـضاء المجلـس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.